دور الحكومة الإسرائيلية في الاستيطان في القدس وتأثيراته على الفلسطينيين 2021-2022م

إعداد الأستاذ الدكتور/

جهاد شعبان البطش

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- بجامعة القدس المفتوحة

jehadBatish@hotmail.com

ملخص:

شكل الاستيطان الصهيوني في القدس ركنًا أساسيًّا في اتفاقيات تشكيل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وخاصة تلك الحكومات التي تضم أغلبية يمينية، وتشكلت في إسرائيل في صيف عام 2021م حكومة برئاسة حزب يمينا المتطرف، وضمت ضمن أعضائها أحزاب من اليمين إلى اليسار، لكن ذلك لم يعق دور هذه الحكومة في بناء المستوطنات وبنيتها التحتية، بل إنها تفوقت على سابقاتها من الحكومات في فترة الستة عشر شهرا، وهي عمر هذه الحكومة، التي تبادل رئاستها كل من نفتالي بينت ويائير لبيد، حيث أكملت المشاريع الاستيطانية في القدس، والتي ورثتها عن حكومة بنيامين نتانياهو، وكذلك صادقت على مشاريع استيطانية جديدة بكافة أشكالها من وحدات سكنية إلى بناء مرافق عامة، وشوارع، ومصادرة أراضٍ بالقدس ومحيطها، وقد تميز دور هذه الحكومة بتحريك مشاريع استيطانية كانت مجمدة، أو أنها لم تنجز لأسباب سياسية.

وقد تطور الخطاب السياسي الأمريكي والأوروبي تجاه معارضة الاستيطان، إلا أن ذلك لم يمنع الاستمرار في هذه الأنشطة الاستيطانية، وقد ساهم هذا الاستيطان بالتأثير على حياة الشعب الفلسطيني، أقلها منع التمدد السكاني لهم باتجاه مركز مدينة القدس، وكذلك التقليل من احتمال إقامة دولة فلسطينية بسبب تقطع أوصالها عبر هذا البناء الاستيطاني، ورغم ذلك استمرت المقاومة الفلسطينية تقاوم بأشكال مختلفة هذا الاستيطان.

The Role of the Israeli Government in the Settlements in Jerusalem and its Impact on the Palestinians 2021–2022

Abstract:

The Zionist settlement in Jerusalem formed a cornerstone in the agreements of forming the successive Israeli governments especially those governments that include a right–wing majority. In the summer of 2021 AD a government was formed in Israel headed by the extreme right–wing party and included in its members parties from the right to the left.

But this did not hinder the role of this government in building settlements and their infrastructure. Rather it outperformed its predecessors by the sixteen–month period which is the age of this government whose presidency was exchanged by Naftali Bennett and Yair Lapid as it completed the settlement projects in Jerusalem that it inherited from the Benjamin Netanyahu government. It also approved new settlement projects in all their forms from housing units to building public facilities and streets and confiscating lands in and around Jerusalem. The role of this government was characterized by moving settlement projects that were frozen or not completed for political reasons.

The American and European political discourse towards opposing settlements developed but this did not prevent the continuation of these settlement activities. This settlement has contributed to affecting the lives of the Palestinian people the least of which is preventing their population expansion towards the center of the city of Jerusalem as well as reducing the possibility of establishing a Palestinian state due to its severance through. Despite this the Palestinian resistance continued in various forms to this settlement.

مقدمة:

يناقش هذا البحث **دور الحكومة الإسرائيلية في الاستيطان في القدس، وتأثيره على الفلسطينيين 2021–2022م**، وذلك فترة الحكومة التي ترأسها نفتالي بينت، والتي بدأت في يونيو حَزيران من العام 2021م، ولكنها لم تكن مدعومة بأغلبية تؤهلها لإكمال فترتها القانونية، وعليه فقد سقطت هذه الحكومة ليتبادل رئاستها يائير لبيد فترة تصريف الأعمال حتى عقد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر تشرين ثاني من العام 2022م، فالخلافات الأيديولوجية كانت واسعة وكبيرة بين أعضاء هذه الحكومة، ولم يوحدهم إلا خصومتهم لبنيامين نتانياهو، ورغم ذلك فقد تضمنت اتفاقيات تشكيل الائتلاف الحكومي استمرار وتيرة الاستيطان في القدس على أنه بناء أحياء سكنية وليس مجرد استيطان.

مشكلة البحث:

تكمن **مشكلة البحث** بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: **ما دور حكومة نفتالي بينت ويائير لبيد في البناء الاستيطاني في القدس ومحيطها؟** ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دوافع هذا الاستيطان في القدس؟
- ما شكل حركة الاستيطان الصهيوني في القدس عقب تولي هذه الحكومة مهامها؟
- ما أهم المشاريع التي أكملتها هذه الحكومة وتلك المشاريع التي صادقت عليها؟

- هل تم طرح مشاريع استيطانية جديدة في عهد الشريك الآخر برئاسة الحكومة يائير لابيد؟
- كيف أثر هذا الاستيطان على الفلسطينيين؟

أهمية البحث:

تكمن **أهمية البحث** في الكشف عن إجراءات حكومة بنيامين نتانياهو تجاه الاستيطان في القدس في الأسابيع الأخيرة من عمرها، وكذلك التنافس الحاد للحكومة الجديدة معَ سابقتها في وتيرة الاستيطان، وإظهار أنها الأكثر في دعم هذا الاستيطان، وكذا فقد ترك هذا الاستيطان عوائق كبيرة تجاه التمدد السكاني الفلسطيني باتجاه مركز المدينة، وقطع الطريق عليهم في إقامة دولتهم المستقلة عبر تقطيع أوصالها بالاستيطان شرق القدس.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إيضاح دوافع كل مشروع استيطاني تم إقامته في القدس خلال فترة الدراسة، وإلقاء الضوء على أهم المشاريع الاستيطانية التي تم إكمالها، أو صودق عليها، أو طرحت من جديد خلال فترة هذه الحكومة، وأيضا الكشف عن تأثير هذا الاستيطان على الفلسطينيين من مناح عدة، وكذلك توضيح تأثير المواقف الدولية على هذا الاستيطان، ودور المقاومة الفلسطينية في إعاقة تمدده.

تقسيم البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام، تبعها خاتمة تضمنت نتائج وتوصيات، وقد ناقش القسم الأول دوافع المشاريع الاستيطانية وأهدافها في القدس في نهاية فترة حكومة بنيامين نتانياهو، وأهم المشاريع الاستيطانية غير المكتملة، والتي ورَّثتها للحكومة الجديدة، وفي القسم الثاني تم التطرق إلى مناقشة المشاريع الاستيطانية في عهد رئيس الحكومة نفتالي بينت، وأهدافها، وتأثيرها على الفلسطينيين، أما القسم الثالث، فقد تم رصد ومناقشة دور الحكومة الإسرائيلية في ظل رئاسة يائير لابيد في تسريع وتيرة الاستيطان، وكذلك توضيح الموقف الدولي والمقاومة الفلسطينية، الذي رغم ذلك تم بعده تحريك مشاريع استيطانية جديدة.

منهج البحث:

استعان الباحث بالمنهج التاريخي التحليلي والوصفي التحليلي، وذلك بجمع المعلومات والبيانات عبر المصادر المختلفة عن الاستيطان الصهيوني في القدس، ودراستها وتحليلها، وذلك للخروج بنتائج أقرب للواقع تؤهل لإعطاء توصيات يستفيد منها المختصون وأصحاب القرار، ولم يعثر الباحث على أي دراسات علمية؛ كون الجزء الأكبر للإطار الزمني لمشكلة الدراسة ما زال معاصرًا، لكن العديد من المختصين كتبوا كتابات مختلفة التخصص، إلا أنها تبقى في غير قالب منهج البحث العلمي، وهذا ما أوجد مبررًا للقيام بهذا البحث.

وقد توصل البحث إلى **عدد من النتائج** أهمها: استغلت حكومة بنيامين نتانياهو الأشهر الأخيرة من عمرها باتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة حدة الاستيطان في

القدس، وفي ظل الحكومة الجديدة ورغم الاختلاف الأيديولوجي للأحزاب الإسرائيلية فيها، فإنه ساد انسجام وتعاون واضح في توزيع الأدوار بين كافة الجهات التي ترعى الاستيطان، حيث ساهمت الحكومة التي ترأسها نفتالي بينت ومن ثَمّ يائير لابيد في تطور حركة الاستيطان في القدس، رغم صغر الفترة الزمنية من عمر هذه الحكومة، فيما اختلفت المشاريع الاستيطانية في القدس خلال فترة هذه حكومة من حيث المرحلة التي يمر بها كل مشروع استيطاني والهدف منه، وقد لوحظ أن هناك تطورًا في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الاستيطان الصهيوني بالقدس، وكذلك التطور الواضح في الموقف الأوروبي، وأن للمقاومة الفلسطينية دورًا رئيسًا في إعاقة هذا التمدد الاستيطاني.

دور الحكومة الإسرائيلية في الاستيطان في القدس وتأثيراته على الفلسطينيين 2021-2022م

لقد شكل الاستيطان حيزًا مهمًا في مجال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويأتي ذلك لكون جميع أعضاء الكنيست الذين تم تكليفهم بتشكيل جميع الحكومات الست والثلاثين ينتمون إلى أحزاب صهيونية، ولأنّ الاستيطان يعد رحم الفكر الصهيوني، فما بالنا إن كان هذا الاستيطان في القدس، والتي تغنى بها المفكرون الصهاينة الأوائل كعنوان لموروث ديني قاموا بربطه بالقومية التي رسموها في كتاباتهم، فهذا ما عبر عنه المفكر

الصهيوني موشي هس في كتابه (روما والقدس)[1]، فقد تركت كتابات هذا المفكر أثرًا في عديد من القضايا الصهيونية لدى القادة الصهاينة حتى وقتنا الحاضر.

إنّ المتتبع لحركة الاستيطان الصهيوني يلاحظ جليًا اختلاف الدوافع والأهداف من وراء كل مشروع استيطاني من مكان لآخر، واحتفظت القدس بدوافع وأهداف مميزة عن كل المناطق الأخرى في سلوك الحكومات الإسرائيلية في الاستيطان ومشاريعه المختلفة، ويمكننا أن نجزم أنّ كل مشروع استيطاني نفذته الحكومات الإسرائيلية في القدس يتوحد في دوافع وأهداف عامة، ولكن كلّ مشروع استيطاني له غرضه الخاص، والذي يمكن أنْ يكون من ضمن هذه الأهداف والدوافع:

أولًا: دوافع الاستيطان بالقدس والأنشطة الاستيطانية قبيل حكومة نفتالي بينت:

1. **الدوافع الأيديولوجية:** فقد شكل الاستيطان أساسًا وركيزة في تعريف فكر الأحزاب الصهيونية، وأن ذلك رسالة الأمة اليهودية، كما تدعي في أفكارها، والتي من المعروف أنها أساس شعبيتها أمام المجتمع الإسرائيلي، بل والعالم، وأنّ هذه الفكرة تكاد تكون شرطًا لأي حزب صهيوني وفي ديباجة تعريفه في الأدبيات الحزبية[2].

(1) Moshi hais‌ Roma & Jerusalem‌ 1st edition‌ New York‌ Bloch Publishing Company‌ 2009‌ P.136-150.

(2) Principals of Likuod party‌ the main website‌ origin of the party. Likud Youth The Likud Party.

2. **دوافع دينية:** لقد ورثت الأحزاب الصهيونية وأحزاب الحريديم فكرة أنّ المبرر لا يكتمل إلا بالإيمان بأنّ القدس هي مخزون الذكريات والتاريخ الذي يثبت علاقتهم بهذه الأرض، وأنّ القدس هي مركز هذه الذكريات، وتم بث أساطير وروايات على هذا النحو، وأكاد أجزم أنه لم تخلُ مذكرات أحد من المفكرين الصهاينة من التطرق للقدس بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي فإنك ترى القدس حاضرة في أدبيات الأحزاب الصهيونية، بل والإقامة فيها، أو الصعود إليها، وهذا ما يعني الاستيطان فيها.

وبتقديري فقد تجاهلت هذه المصادر العديد من النصوص في التوراة، أو حتى في التلمود، والتي تقلل من أهمية القدس، كما ورد على سبيل المثال اتخاذ سيدنا موسى آلهة غير الله، أو ما ورد أنّ الرب رفض أورشليم، وغير ذلك ما ورد في سفر حزفيال[1]، ومن المؤكد أنّه تم تجاهل هذه النصوص لإضفاء الشرعية على مبرر ودافعية الاستيطان في القدس.

3. **دوافع سياسية وأمنية:** تتصف دوافع الاستيطان في القدس بأنّها متكاملة، بمعنى أنّ مشروع الاستيطان الواحد في منطقة معينة يمكن أن يكون وراء مخططيه أكثر من دافع وهدف، فإنّ الدوافع السياسية والأمنية تبقى هدفًا وواقعًا دائمًا، بل لا نبالغ إن ذكرنا أنّ تنافسًا بين الحكومات المتعاقبة يمكن أنْ تراه من خلال طبيعة هذا المشروع أو ذاك.

(1) **كتاب العهد القديم (التوراة).** (سفر الملوك الأولى).

4. **دوافع شخصية وحزبية:** فقد حرصت الشخصيات السياسية وبشكل دائم على ترك إضافة ما في القدس، لما للأمر من أهمية في شعبية هذه الشخصية أو تلك، خاصة بالانتخابات وبالمكانة الحزبية.

ويلاحظ أن هناك عقيدة في أدبيات وسلوك الحكومات الإسرائيلية التي شكلها أو شارك فيها أحزاب غير يمينية، وهي إبعاد القدس عن العملية السياسية، والحرص على أنّ القدس ليست جزءًا من التفاوض على الضفة الغربية، والأصل في ذلك فإنّ الخيار أمام هؤلاء السياسيين هو خلق وقائع على الأرض من خلال الاستيطان بمختلف أشكاله في شرق المدينة أو المناطق التي تؤدي إليها.

ويتربع المشروع الاستيطاني المسمى E1 في لوحة وضوح الواقع والهدف الأمني السياسي، والذي تم الإعلان عنه عام 1994م، عندما كانت حكومة حزب العمل برئاسة إسحق رابين، وصادقت عليه الحكومة اليمينية عام 1997م، وهدفت في ذلك الحين إلى مصادرة 12.500 دونم من أراضي القدس والضفة الغربية، ويقع ضمن مخطط القدس الكبرى[1].

ويتضمن هذا المشروع إقامة منطقة صناعية، وآلاف الوحدات السكنية، وعشرة فنادق، وكذلك الخدمات المختلفة المتعلقة بالبنية التحتية لهذه المشاريع[2]، وبالتالي يمكن استنتاج الهدف هنا: هو منع التمدد السكاني الفلسطيني باتجاه الشرق، ومحاصرة

(1) حمدني. أسف: **مراكز السيطرة في إسرائيل**. (ص :32).

(2) تفكجي. خليل: **الاستيطان في مدينة القدس**. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع88. (ص: 133-148).

حزما، والطور، وعناتا، وهذا يعني إغلاق شرق القدس، فكيف ستكون هناك دولة فلسطينية؟ ومن المؤكد أنّ أي تجمع أو مشروع استيطاني سيكون نقطة دفاع أمنية يحمي ظهر أي اتجاه للغرب.

صحيح أن هناك سباقًا محمومًا بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لترك بصمات ومشاريع استيطانية في القدس، بل إنّ ذلك قد ساد بين الوزراء أنفسهم من خلال وزاراتهم، وكذلك في صفوف أصحاب النفوذ والمسؤولين في بلدية القدس، ومكتب رئيس الوزراء، لكن ذلك لا يعني أن هناك عشوائيةً أو نسقًا غير منتظم بمخططات هذا الاستيطان، ففي النهاية يمر المشروع الاستيطاني بمراحل تختلف عن تلك المراحل التي يمر بها المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية من النواحي السياسية، والأمنية، وحتى الفنية، ولنا أن نتساءل ومن خلال الدوافع والأهداف من وراء هذا الاستيطان: ما المجالات أو الأماكن أو الأنواع أو الأشكال الاستيطانية التي تخطط لها الحكومات الإسرائيلية وتنفذها في القدس؟

يمكن القول: إنّه لا يمكن الفصل بين أشكال الاستيطان من حيث الأهمية، فالأنشطة الاستيطانية خارج البلدة القديمة وفي الأحياء العربية لا تقل عن توسيع تلك المستوطنات التي تشبه المدن والبلدات، ومنها ما يضاهي المدن الإسرائيلية، نحو: مستوطنة معاليه أدوميم أو موديعيم، وهذا لا يقل أهمية عن تعزيز الاستيطان داخل السور؛ أي البلدة القديمة، ولا حتى التغيير في مسار الجدار، والذي يمكن أن يحقق أهدافًا ديموغرافية لا يحققها بناء مستوطنات بأكملها، لكن من المؤكد أنّ بوصلة المخطط

للاستيطان ستكون نحو الشرق، وبرغم أنّ كل ما سبق من أشكال الاستيطان يعتبر نوعًا من التهويد الإسرائيلي للقدس، لكن ليس كل سلوك تهويدي هو مشروع استيطاني.

وقد شكلت زيادة عدد السكان اليهود داخل القدس وحولها جزءًا أساسيًا من الإستراتيجية الإسرائيلية لضمان سيادتها المستمرة، حيث تم توزيع السكان اليهود في كل مكان من شرق المدينة ببناء أحياء سكانية متقاربة، ولو لم تكن بمساحات واسعة، إلا أنها بكثافة سكانية عالية[1]، وإنّ إحدى الوسائل لتحقيق التوازن الديموغرافي هو سحب الهويات من السكان العرب، وقد ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية في تقرير لها عن السنوات الأخيرة لحكومة اليمين برئاسة بنيامين نتياهو أنه كان دائمًا يقترح في اجتماعات المجلس الوزاري المصغر تصعيد سحب الهويات الإسرائيلية من الفلسطينيين القاطنين في أحياء ما وراء الجدار[2]، وبالتالي فإن ذلك يعني التركيز على سكان مخيم شعفاط، وكفر عقب، والسواحرة، كونهم يدخلون ويخرجون للمدينة داخل الجدار.

إن إزاحة السكان المقدسيين هو أمر سياسي كبير، وليس مجرد إجراءات أمنية أو فنية، وهذا أمر تجمع عليه كافة الأحزاب الصهيونية علمانية كانت أم دينية ووطنية، فحتى حزب العمل الإسرائيلي صادق خلال السنوات الأخيرة لحكومة بنيامين نتياهو على خطة انفصال أحادية الجانب من الضفة الغربية وحول القدس، وفيها فصل عشرات القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس عن منطقة النفوذ التابعة للبلدية بهدف تهويد المدينة،

(1) Dumper M."Constructive Ampiguities? Jerdsalem International iaw and the peace process Jerusalem puarterly 2018.(P:2)

(2) **مؤسسة (مكان) التلفزيون الإسرائيلي** .القناة الثانية. 13/ 11/ 2020 الساعة الثامنة مساء.

والأحياء المقصودة هنا هي العيسوية، وصور باهر، وشعفاط[1]، وبالتالي لنا أن نقدر ذلك بما يزيد عن 200.000 مقدسي.

لم يكن اهتمام الحكومة الإسرائيلية اليمينية في سنواتها الأخيرة التي سبقت حكومة نفتالي بينت بالمستوطنات خارج البلاد القديمة بأقل من ذلك، فقد كان يعلن عن المخططات الاستيطانية بين الفينة والأخرى، وأنها غير خاضعة لتوقيت معين.

لقد اهتمت حكومة نتنياهو بكافة أشكال الاستيطان، ويبدو أنّ هناك انسجامًا كبيرًا بين مكتب رئيس الوزراء واللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية القدس في هذا الأمر، فقد لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على مشاركات وآراء بعض أعضاء هذه اللجنة تقارب الأفكار معَ حزب الليكود الحاكم، كيف لا وقد فاز ممثلو هذا الحزب وحلفائه من اليمين بآخر انتخابات لبلدية القدس.

يتضح هذا الانسجام من خلال تصريح رئيس لجنة التخطيط والبناء (مائير تورجمان) بأن البلدية ستسمر بالبناء في القدس، خصوصًا في الأماكن التي يمكن إقامة مبانٍ عالية فيها، وستصادق على إقامة مبان بارتفاع 30 طابقًا، وكان يفتخر بالتطور الدائم لمدخل المدينة، والمشاريع الأخرى التي يعملون على تطويرها في شرق المدينة[2]، ويلاحظ هنا تأثير هذا الانسجام على تطور الاستيطان في المدينة.

(1) تفكجي. خليل: **القدس الكبرى كما تراها إسرائيل**. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع113. (ص:201).

(2) لقاء معَ مائير تورغمان. **صحيفة كول هعير**. 13/ 10/ 2019م. (ص:3).

لم تترك حكومة نتنياهو مكانًا إلا ويعد مرحلة معينة من مراحل المشاريع الاستيطانية، وحتى خارج البلدة القديمة، حيث كان بنيامين نتنياهو يدافع عن الهجوم الاستيطاني على حي بطن الهوى في سلوان، ولم يعترف بالتهويد الذي يستهدف عشرات المنازل التي تؤوي المئات من الفلسطينيين، ولوحظ استباحة جمعة عطيرت كوهانيم للحي بزيادة عدد الوحدات الاستيطانية أربعة أضعاف، وكذلك زيادة أعداد تلك الوحدات في كافة الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة من جهة الشرق والجنوب[1]، وهذا يعني تورط حكومة نتنياهو حتى الأشهر الأخيرة من عمرها بالتسهيلات للمؤسسات الاستيطانية العاملة في هذه المنطقة التي يسمونها بالحوض المقدس، ويمكن أن تلاحظ هذه الزيادة بـ70٪ من عدد الوحدات السكنية، ولا ننسى أن ذلك يسير بعمل متوازٍ معَ استمرار سياسة عدم منح رخص بناء للسكان العرب، وكذلك هدم البيوت العربية بحجة البناء غير المرخص.

لقد تمتعت إسرائيل في السنوات الأخيرة من عمر حكومة نتنياهو بغض النظر من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب، حيث استراحت إسرائيل مما كانت تسميه بضغوطات إدارة الرئيس باراك أوباما، ولقد أعطت الولايات المتحدة في العامين الأخيرين من حكم بنيامين نتنياهو الضوء الأخضر للاستيطان بكافة أشكاله في القدس، وليس أدل على ذلك ما اعتبرته الحكومة الإسرائيلية إنجازًا، ألا وهو تصريح وزارة الخارجية الأمريكية وإعلانها أنّ الولايات المتحدة لم تعد تعتبر

(1) Peace now areport of Jews settlemeuts in Selwan 14/7/2019. Jerusalm.

المستوطنات الإسرائيلية (غير قانونية)[1]، وهنا يجب الإشارة إلى الإحباط الذي عاناه الفلسطينيون من وراء هذا الإعلان.

ثانيًا: المشاريع الاستيطانية في فترة حكومة رئيس الوزراء نفتالي بينت:

تصاعدت حدة أزمة النظام السياسي في إسرائيل قبيل العام 2021م، حيث لم تستطع الأحزاب الإسرائيلية تشكيل حكومة تحظى بأغلبية طفيفة في الكنيست إلا بعد أربع جولات من الانتخابات، والتي استطاع فيها خصوم رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو تشكيل حكومة أغلبية طفيفة، ولم تشهد إسرائيل في تاريخها مثل هذا التناقض الأيديولوجي لهذه الحكومة، فهي تضم أحزابًا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وأبعد من ذلك فقد شارك فيها الإسلاميون بقيادة منصور عباس.

لقد كان واضحًا أن ما جمعهم هو رفضهم لبنيامين نتنياهو، وليس من الغريب أن هذا الاعتبار يجعلهم يتجاوزون الخلافات الأيديولوجية الواسعة بينهم، بل إن يائير لابيد رئيس حزب هناك مستقبل قد تنازل لليميني المتطرف نفتالي بينت أن يسبقه في رئاسة حكومة ليس من المضمون أن تستمر، وهو من تم تكليفه بتشكيل الحكومة، وهو يمتلك لحزبه أعضاء بالكنيست يفوق عددهم عدد أعضاء حزب (يمينا) وهو حزب نفتالي بينت.

(1) AlGardian post: Trump management aerl settlement 16/11/2019 (P:4).

ولكن لنا أن نتساءل هل ترك هذا الإشكال في النظام السياسي الإسرائيلي تأثيرًا على الاستيطان في القدس؟ وهل تزايدت المشاريع الاستيطانية في القدس بعد شهر حَزيران 2021م؟ وبمجرد هذه التساؤلات يجب ملاحظة أنّ رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينت شغل منصب المدير العام لمجلس (ييشع) وهي الجهة الجامعة للمجالس البلدية للمستوطنات في الضفة الغربية[1]، وأن الحزب الذي ينتمي له يعتمد بشكل أساسي بجمع الأصوات على المستوطنين بشكل أساسي، وعلى المتطرفين في إسرائيل، والذي ينادي بضم الضفة الغربية لإسرائيل بشكل رسمي، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم[2]، إنّ كل ما سبق من تعريف لهذه الحكومة ومن سيترأسها يجعلنا نرسم سيناريو متوقعًا للاستيطان، وهو ارتفاع وتيرته، ولكن ربما لن يكون هناك تطابق في إعطاء الأولوية لهذا المشروع أو ذاك، وأن ذلك يخضع لعدة عوامل أهمها:

- النظرة الأيديولوجية للاستيطان في القدس.
- شروط الأحزاب اليمينية الأخرى في اتفاقية تشكيل الحكومة.
- شروط أحزاب المتدينين، والتي غالبًا ما تكون حول المدارس الدينية في القدس وحجم الموازنات المتفق عليها في ذلك.
- تأثير مجلس بلدية القدس، والذي يولي الاستيطان شرقًا أهمية بالغة.

(1) (يشاع) وهو مختصر لمجلس المستوطنات في يهودا والسامرة. للمزيد انظر: **مجلة الدراسات الفلسطينية**. (العدد 17). (ص:246).

(2) ورد هذا ضمن أدبيات الحزب في البرنامج الانتخابي في مارس2021م انظر: **صحيفة يسرائيل هيوم**. 27/ 2/ 2021م. (ص:2).

- حجم الاستعدادات لمواجهة الموقف الأمريكي والأوروبي والفلسطيني للاستيطان.
- دور الشخصيات التنفيذية في الحزب نفسه الذي يرأس الحكومة، وخاصة مكتب رئيس الوزراء.
- المشاريع التي لم تستكمل من الفترة السابقة، التي تم إقرار مراحل معينة منها من قبل الحكومة السابقة.

لقد ورثت الحكومة التي باشرت عملها في حزيران 2021م برئاسة نفتالي بينت عددًا من المشاريع الاستيطانية، وأخرى لتهويد المدينة، وليس من تخصص البحث مناقشة الممارسات الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، أو الحفريات الإسرائيلية، إنما الاكتفاء بالفعاليات الاستيطانية، وليس من الوارد أن تعمل هذه الحكومة بشكل عشوائي بالأنشطة الاستيطانية، فمن المؤكد أنّ قراراتها المتعلقة بالاستيطان مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الواردة أعلاه.

صحيح أنّ الأهداف الاستراتيجية لحكومة نفتالي بينت لن تختلف عن سابقتها من الحكومات، لكن الأهداف الأمنية والمرحلية تتشابه معَ بعضها، وتختلف معَ بعضها الآخر، بمعنى أنّ المشاريع التي ورثتها ستكمل إنجازها، ولن يكون اختلاف في الهدف من وراء هذا المشروع أو ذاك، أما المشاريع التي سيتم المصادقة عليها مجددًا أو في المراحل الأولى فمن المؤكد أنّ لكل منها هدفًا معينًا.

لذا من خلال الاطلاع على العوامل السابقة الذكر، واتفاقيات تشكيل الائتلاف خاصة يتضح الهدف العام من المشاريع الاستيطانية التي ستقوم بها هذه الحكومة وهي كالتالي:

- فرض أمر واقع على الأرض، وخاصة الأنشطة الاستيطانية المرتبطة بالهدف السياسي، كالبناء على منطقة الخط الأخضر نفسه، أو المنطقة التي تعيق التواصل بين جنوب الضفة وشمالها خاصة المنطقة الفاصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والمستوطنات الغربية لها.
- تعزيز نشر المباني الاستيطانية داخل الأحياء العربية، وخاصة بكون الهجمة في سلوان، وبيت صفافا، والشيخ جراح.
- العمل على تنفيذ مشاريع استيطانية قريبة من سور المدينة، والتي ستترك أثرًا دعائيًا كبيرًا لهذه الحكومة.
- تعزيز البنى التحتية بين أحياء المدينة، والتي لها علاقة بتنقل اليهود، والوصول إلى مقاصدهم شرق المدينة.
- ترك بصمة في المستوطنات التي تعزز حالة الأمن، كالمستوطنات القريبة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لمستوطنة جيلو أو بسغات زئيف.

أ: انشاء أحياء استيطانية جديدة:

أدركت الجهات المخططة للاستيطان في القدس أهمية إحكام الطوق على القدس في الأحياء الاستيطانية، وتهدف مخططاتها إلى إيقاف التمدد السكاني الفلسطيني من بيت لحم وبيت جالا باتجاه الشمال، ولم تستطع مستوطنة جيلو

تحقيق ذلك، فكان لا بدّ لهذه الحكومة أن تقيم حيًّا استيطانيًّا جديدًا حول صور باهر.

كان أصل هذا المشروع مصادرة 9470 دونمًا من أراضي صور باهر، رغم أنها محاصرة من ثلاث مستوطنات هي: أرمون تسيف شمالًا، وهارحوما جنوبًا، ورمات راحيل غربًا، وجدار الفصل شرقًا[1]، ويضم المشروع المصادقة عليه في مرحلته المشار إليها إلى بناء 1215 وحدة سكنية، وبرج مكون من 28 طابقًا، وبالطبع كافة ما يلزم من البنية التحتية للمشروع[2].

حرصت الحكومات الإسرائيلية التي ترأسها الليكود منذ العام 2010م على الاهتمام بالاستيطان في هذه المنطقة، وأكملت الآنَ حكومة نفتالي بينت الأمر، فهذا المشروع كان مطروحًا على طاولة لجنة التنظيم والبناء منذ سنوات، لكن ربما كان تأجيله بسبب أحداث الشيخ جراح ومن قبلها الخان الأحمر، ويجب الملاحظة هنا أنّ هذا المشروع جاء بعد وقت قصير من لقاء جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، ويبدو أنّ إسرائيل قد استغلته، وتعرف أنّ هذا اللقاء

(1) بلدية أورشليم. **لجنة التخطيط والبناء المحلية**. مشروع الحي الجديد. ترخيص وإنشاء. 8/1/2022م.

(2) Peace now areport of seteument in south Jerosalm Sowr baher. 10/1/2022

سيخفض من ردة الفعل الأمريكي، الذي لم يكن بيان الخارجية الأمريكية بهذا الشأن خارجًا عن المألوف في طبيعة التعامل معَ الاستيطان.

وليس من الغريب أنّه بعد أن يتسلم يائير لابيد رئاسة الحكومة بأقل من شهرين أنْ يتم طرح المشروع الملحق للحي الاستيطاني في صور باهر بمشروع آخر يضم 434 وحدة استيطانية بمباني عالية تصل إلى سبعة أدوار، وعلى مساحة سبعة دونمات تقريبًا، ومن الجهة الغربية للطريق العام القدس- الخليل[1].

ولنا أنْ نلاحظ هنا أنّ هذه الإضافة في مباني عالية تشكل نصف مساحة الأرض ما بين البناء السابق والشارع العام القريب من المستوطنة، وكذلك أنّ هذا المشروع جاء بعد أيام من زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة، حيث كان قد تأجل لهذا السبب، ولقد تناقلت الصحف الأمريكية هذا الأمر باستهزاء، ورغم أنّ الشركة التي رسا عليها العطاء قد أسمته بـ(المشروع العملاق)، والذي وصلت رزمة العطاء بالملحقات الفنية للإشارات إلى ما يقرب من مليار شيكل[2]، إنّ هذا يعكس مدى اهتمام هذه الحكومة بالاستيطان في هذه المنطقة، والذي استمر العمل فيها حتى فترة تولي يائير لابيد رئاسة الحكومة التي تعتبر بمثابة تصريف أعمال، وهذا يدل على أنّ الأمر هو من ثوابت هذه الحكومة، ولا اكتراث من أي ردات فعل متوقعة من أي جهة كانت.

(1) بلدية أورشليم. **لجنة التخطيط والبناء المحلية**. مشروع الحي الجديدB. طرح العطاء لبناء 434 وحدة سكنية وملحقات وإكمال 16/ 8/ 2022م.

(2) مشاهدة وزيارة الباحث للمنطقة غير مرة خلال الفترة من 19-27/ 6/ 2019م.

يمكن ملاحظة أنّ الاستيطان لم يشكل حالة خلافية بين الأحزاب والوزراء في الحكومة، ورغم خروج الليكود من الحكومة، وفي نفس الوقت ظل مجلس البلدية ورئيسها موشي لبتون على تواصل وانسجام بالعمل فيما يخص الاستيطان، ومعَ مكتب رئيس الحكومة، والذي هو على خصومة سياسية معَ هذه الحكومة.

يتضح هنا بأنّ مشروع الحي الاستيطاني على أرض مطار قلنديا لن يشكل أي خلاف بين كل هذه المتناقضات، ويتضمن المشروع الاستيطاني إقامة حي سكاني على أرض المطار يضم أحد عشر ألف وحدة سكنية، وكالعادة يجب أن يلحق ذلك احتياج هذا الحي إلى البنية التحتية، ومضافًا لمساحة أرض المطار تلك الأرض الخالية من الجهة الغربية، كون الجهة الشمالية محاطة بالجدار، والذي تم إنشاؤه كأول بداية للجدار عام 2002م، وبالتالي ستصل الأرض المخصصة للمشروع إلى أكثر من 1240 دونمًا، وسيكون مدخله من الشارع المسمى بشارع رقم (45) والمعروف بوصوله إلى الحاجز[1].

يمكن القول: إنه لم يكن إقامة هذا الحي الاستيطاني الجديد أسهل من ذلك الحي القريب من صور باهر، فهذا المشروع الضخم يحتاج إلى موافقة سياسية، ولم يكن بالمستطاع تمرير الموافقة الأمريكية على هذا المشروع، ويرى الباحث أنّ المعارضة الأمريكية والأوروبية قد ساهمت إلى حدٍ ما في تأجيل وصوله إلى مرحلة طرح العطاء.

(1) مشاهدة وزيارة الباحث للمنطقة غير مرة خلال الفترة من 19-27/ 6/ 2019م.

وقد استطاعت بلدية القدس التحايل على هذا التأجيل، فبعد أشهر قليلة طرحت جزءًا من هذا المشروع ضمن توسيع مستوطنة عطيروت الملاصقة لأرض المطار، بل إن جزءًا منها قضم جزءًا من أرض المطار بـ تسعمِائة وحدة سكنية، وهي جزء من المشروع الاستيطاني الذي صادقت عليه البلدية سابقًا على أرض مطار قلنديا، وأنه سيتم الاكتفاء بطرح عطاء 3800 وحدة استيطانية في المشروع المشار إليه على أرض المطار[1]، ومؤكد أنه سيتم اختيار المكان غير الملاصق للبيوت العربية المقامة بالمنطقة الشرقية للمطار.

ولنا أن نتساءل عن تأثير هذا المشروع ككل على الفلسطينيين، فالباحث يرى أنه سيتم مستقبلًا هدم البيوت العربية التي أحصاها الباحث بحوالي ثلاثين بيتًا؛ لأنها تقع ضمن ملحقات المشروع في منطقة الحدائق، والأهم من ذلك فإنّ هذا المشروع لن يترك أي تواصل ديموغرافي فلسطيني من منطقة شمال القدس معَ الضفة الغربية، وهذا سيجعل من المستحيل إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة معَ القدس من جهة الشمال.

ولا يمكن إغفال ردة الفعل الأوروبية هذه المرة عن هذا المشروع، والذي ربما تصادف معَ الموقف الأوروبي من المشاريع الاستيطانية الأخرى حول القدس، إلا أنه توج بزيارة ميدانية لوفد دبلوماسي نظمته منظمات إسرائيلية غير حكومية للمكان، وصدر بعده بيان لممثل الاتحاد الأوروبي كان في الحقيقة يختلف عن الصياغة المألوفة للخطاب

(1) European Union astatement released from European union office in the ovvupied palestinion territories the European union reject settlement in the land of Qalareia airport 23/11/2021

الأوروبي تجاه الاستيطان، فقد تضمن هذه المرة عبارات شديدة اللهجة كالمعارضة لهذا المشروع، والإشارة إلى عدم قانونية المستوطنات[1]، وهذا دليل آخر على أنّ المواقف الأوروبية ومواقف أخرى ساهمت- إلى حد ما- في تغيير صيغة المشروع.

ب: المشاريع الاستيطانية في الأحياء العربي

شهدت الأشهر الأولى من عمر حكومة نفتالي بينت اهتمامًا واسعًا في الأنشطة الاستيطانية في الأحياء العربية، أو تلك الملاصقة لها، وبالطبع على حساب أراضي هذه الأحياء، ومن المؤكد أنّ وتيرة هذه الأنشطة ليست بنفس الحدة في كل الأحياء العربية، ويتوقف ذلك على عوامل مختلفة من الأهداف والدوافع العامة للاستيطان في القدس بشكل عام.

قبل شهر أكتوبر 2021م صدرت العديد من القرارات، والتوصيات، والإجراءات التي تتعلق بالمشاريع الاستيطانية في الأحياء العربية، وتؤكد أنّ بعضها كان استكمالًا لما تم البدء به زمن الحكومة السابقة وقتها، فكان الاهتمام بمستوطنة جفعات همتوس أو تلة الطيار، وتكمن أهمية هذه المستوطنة في أنّها تساهم في قطع التواصل السكاني لبيت لحم من الشمال معَ الأحياء العربية شرق القدس، وخاصة بيت صفافا.

(1) European Union astatement released from European union office in the ovvupied palestinion territories the European union reject settlement in the land of Qalareia airport 23/11/2021

ولقد سعت الحكومات السابقة إلى إقرار هذا الاستيطان في هذه المنطقة، وتم إسكان يهود روس وأثيوبيين في كرفانات متنقلة، وظل حلم المشرفين على الاستيطان إقامة هذه المستوطنة، إلا أنّ تفاهمات اتفاقيات أوسلو والضغوط الأمريكية، وبالتحديد في إدارة الرئيس باراك أوباما والاتحاد الأوروبي ساهمت في التأجيل المستمر لبناء هذه المستوطنة؛ لأنّها كما يصفها الصحفي الإسرائيلي الخبير في شؤون الاستيطان (شاؤول أرئيل): "إنها ستحطم التواصل السكاني ببيت لحم والقدس"[1]، ويبدو أنّ الموقع المختار لهذه المستوطنة يجزم بأنّ الدافع وراء بنائها هو سياسي تمامًا.

وقد تعرضت بلدة بيت صفافا الفلسطينية للعديد من القرارات التي تعزز الاستيطان في مستوطنة جعفات همتوس على حساب أراضيها وأهم هذه القرارات:

- في تاريخ 13/ 10/ 2021: صادقت لجنة التنظيم والبناء في البلدية على الاستيلاء على أراضي البلدة بغرض إقامة مبان عامة، وشوارع ولوازم وبنية تحتية[2]، وواضح أنها مقدمة لحي سكني، ومن المؤكد أن ذلك سيكون لذلك المشروع المنشأ منذ فترة لبناء 1257 وحدة استيطانية لمستوطنة جعفات همتوس.

(1) شاؤول أوتيلي. جفعات همتوس تربط بين النقاط في الطريق إلى التحطم. **صحيفة هآرتس.** 26/ 11/ 2020م. (ص:2).

(2) Peace now aproject of constructing 1257 housing units in the settlement of Gevaat Amatoas 14 /10 /2021

- وفي تاريخ 24/ 10/ 2021: تم نشر مناقصات لبناء 83 وحدة استيطانية في المستوطنة ذاتها[1]، فأحيانًا يتم تقسيم المشروع على مراحل بما يتوافق معَ الظرف السياسي، والذي يحدده مكتب رئيس الوزراء.

ج: المشاريع الاستيطانية الخدماتية:

لا يتوقف الاستيطان على قضم الأراضي وإقامة الوحدات السكنية عليها، فقد يلزم إمكانيات لهذه الوحدات أكثر من تكلفة مباني الوحدات السكنية، فهي بحاجة إلى أراض، وحدائق، ومستشفيات، وشوارع... إلخ، وقد يكون بناء الوحدات أسهل من توفير تلك الخدمات، وعلى سبيل المثال فإن مخططي الاستيطان يضعون بعين الاعتبار التواصل بين المستوطنة وتلك المستوطنات الواقعة غربًا، فلا يمكن عزلها أو أن تكون محاصرة بأحياء عربية، فهذا له عواقب أمنية محتملة، أما أهم هذه المشاريع الخدماتية في فترة حكومة نفتالي بينت:

1. **بتاريخ 13/ 7/ 2021:** افتتحت بلدية القدس الجزء الجنوبي ما يسمى (الطريق الأمريكي) لربط المستوطنات في جنوب المدينة وشرقها[2].

(1) Peace now aproject of constructing 93 housing units in the settlement of Gevaat Amatoas 25/10/2021

(2) **بداية الحكومة بالعلاقة معَ الولايات المتحدة الأمريكية**. صحيفة يدعوت أحرونوت. 14/ 7/ 2021م. (ص:1).

ولنا أن نتصور شبكة شوارع تربط بين تجمع مستوطنات غوش عتسيون وطرق الجنوب، وبين معاليه أدوميم أقصى شرق المدينة، والقريبة من البحر الميت، وترتبط بالمستوطنات كافة، فكم ذلك سيقضم من أراضي الفلسطينيين، فهذا المشروع كان قد تم إقراره عندما زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس.

2. **بتاريخ 2/ 9/ 2021م**: صادق الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) على مخططات مشروع يهدف للسيطرة على عشرات العقارات في شرق القدس، ويقدر الموازنة التقديرية للمخطط بملايين الشواكل[1]، ويرى الباحث أن غالبية المشاريع الاستيطانية تبدأ من منظمات استيطانية تعمل في إسرائيل والأراضي المحتلة، أو تكون احتياجات من مجلس المستوطنة، ومن ثَمّ يتم رفعه لبلدية القدس التي تلائمه معَ الخطط الإستراتيجية الموضوعة لدى لجنة التخطيط ولجنة التنظيم والبناء، وهنا يبدو أن منظمة الكيرن كييمت أنجزت تمويل المشروع، أو جزءًا من هذا التمويل.

3. **وبتاريخ 5/ 9/ 2021م**: أعلنت بلدية القدس عن افتتاح نفق جنوب المدينة، ويبدو أن أنصار الليكود في المجلس البلدي حرصوا على إظهار مشاركة قادة الحزب في هذا المشروع الذي تم إنشاؤه في عهد حكومتهم السابقة برئاسة

(1) Air Ameem Organization (Keren Kamet) Planning to Purchase the Arabian realestates 3/9/2021

بنيامين نتنياهو، وهذا المشروع كان خط سيره تحت أراضي القرى العربية في تلك المنطقة[1].

4. **وبتاريخ 13/ 10/ 2021:** صادقت لجنة التخطيط في بلدية القدس على مخطط أسمته (مجمع تجاري) على أرض مساحتها 80 دونمًا في حي وادي الجوز[2]، ويلاحظ هنا دخول المشروع مرحلة مصادقة البلدية، وهذا يعني أنه حصل على صحة الجوانب الفنية، وأنه تم تخصيص قطعة الأرض والإنهاء من إشكاليات مصادرتها من السكان العرب، وكذلك اجتازت الموافقة السياسية من مكتب رئيس الوزراء.

5. **وبتاريخ 5/ 8/ 2022:** صادقت محكمة الشئون المحلية الإسرائيلية في القدس على قرار بلدية القدس لإنشاء مشروع حدائق عامة على أكثر من 200 دونم من أراضي حي سلوان[3]، ويلاحظ هنا أنه ليس بالضرورة أن تكون المساحة كلها قطعة واحدة، فقد تكون عدة قطع، وتعود ملكيتها لعدد من الأسر الفلسطينية، وليس لأسرة واحدة، وفي نفس المشروع ملحقات كشفت صحيفة يديعوت

(1) **بلدية أورشليم.** رئيس البلدية يفتتح طريق الأنفاق. 6/ 9/ 2021م. انظر بيان إعلان للبلدية. صحيفة يسرائيل هيوم.6/ 9/ 2021م. (ص:1).

(2) Air Ameem Organization Al Quds mumcipality Planning to construct a commercial mall in the town of Wadi Al Gouz 14/10/2021.

(3) **صحيفة يديعوت أحرونوت.** 3/ 3/ 2022م.(ص:1).

أحرونوت عن نية لجنة التنظيم والبناء الاستيلاء على ما يزيد عن 275 دونمًا من أراضي جبل الزيتون، ووادي الربابة لتوسيع الحديقة الوطنية بالمنطقة[1]، فمشاريع الحدائق وتوسيعها يستهلك مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وهذا ما يفهم من الاستمرار في إنشاء مشاريع الحدائق حتى لو كانت وسط الأحياء العربية.

ففي مارس من العام نفسه صادقت لجنة التنظيم والبناء على المشروع المقدم من وزارة البيئة على تحويل أرض تسمى بـ (صرح الشهيد) الملاصقة للمقبرة اليوسفية، والمسجلة باسم دائرة الأوقاف تحويلها إلى حديقة عامة، وتحويل أرض سوق الجمعة الملاصقة لسور القدس وتحويلها إلى ممشى[2]، فعند النظر لمشاريع الحدائق بمختلف تسمياتها تتضح خطورتها من خلال:

أ) حجم الأراضي التي يتم مصادرتها من السكان الفلسطينيين.

ب) هدم المنازل العربية التي تعترض هذه المشاريع.

ت) الآثار النفسية التي تتركها تجاه السكان العرب؛ كونها تقع في الأحياء العربية أو بقربها.

ث) أنها تأتي في إطار التهويد الثقافي والبيئي للمدينة.

6. وبتاريخ 15/ 5/ 2022: رفضت محكمة العدل العليا أربعة التماسات ضد إقامة مشروع القطار الهوائي الخفيف (التلفريك)، الذي يربط غرب المدينة معَ

(1) **صحيفة يديعوت أحرونوت**. 3/ 3/ 2022م.(ص:1).

(2) **بلدية أورشليم. لجنة التنظيم والبناء**. إقرار مشروع ممشى بالبلدة القديمة. 16/ 3/ 2022م.

باب المغاربة ومنطقة حائط البراق[1]، ويرى الباحث أن الجهات التي ترعى اقتحام الحرم القدسي الشريف هي من روجت للمشروع؛ لأنه سيشجع المستوطنين اليهود على اقتحام الحرم القدسي الشريف، فيكفي أن يركب هذا القطار من وسط القدس الغربية، وفي دقائق سيصل إلى باب المغاربة، وهي نقطة اقتحام الحرم، أي أن عامل الأمن سيكون متوفرًا، وهو العامل الأساسي الذي يعيق زيادة أعداد المقتحمين للحرم القدسي الشريف.

ثالثًا: دور كل من حكومتي نفتالي بينت ويائير لابيد في المشروع الاستيطاني E1:

نظر المفاوضون الفلسطينيون في أثناء مفاوضات أوسلو للمنطقة التي تصل بين الأحياء العربية في شرق القدس وحتى البحر الميت على أنها ستكون امتدادًا طبيعيًا لتطوير العاصمة المستقبلية لفلسطين، وتم تصنيفها إلى منطقة C، مثلها مثل مناطق كثيرة بالضفة الغربية، ولم يكن مهمًا أن يكون الإشراف الأمني عليها إسرائيليًّا، وأن المنطقة هي قليلة السكان العرب، ولا يوجد بها مستوطنات[2]، ويرى الباحث أن المفاوض الفلسطيني كان على خطأ عندما لم يتم تصور، أو استشرف المستقبل خطأً، حيث إن هذه المنطقة تعد

(1) هذا الخبر تناقلته واهتمت فيه الصحف الإسرائيلية. انظر **صحيفة هاآرتس**. 16/ 5/ 2022م.

(2) **مقابلة** أجراها الباحث معَ الدكتور حسن عصفور. (عضو الوفد الفلسطيني المفاوض إبان اتفاقيات أوسلو 1993-2002م). عبر الهاتف بتاريخ 3/ 10/ 2022. القاهرة. انظر أيضًا: يوسي بيلن: وحشية بثوب سياسي. صحيفة هآرتس. 2/ 11/ 2021م. (ص:2).

من أهم المناطق التي تتطلع إليها إسرائيل في تكريس مشروعها الاستيطاني (القدس الكبرى).

استمرت إسرائيل حتى اندلاع الانتفاضة الثانية في الاهتمام بمستوطنة معاليه أدوميم، واختارت الحكومة تطوير هذه المستوطنة وتطوير مستوطنات الجنوب، والاهتمام بمستوطنة جبل أبو غنيم، ربما سيفيد بموضوع إيقاف التمدد العربي من الجنوب باتجاه القدس، لكن اندلاع الانتفاضة أعاد من جديد سهولة التنصل من أي التزامات في هذه المنطقة، وحتى تلك الالتزامات الشفهية التي أعطاها الإسرائيليون، أو وردت ضمن الخطط المقترحة لتبقى هذه المنطقة خالية من أي أطماع جديدة لإسرائيل، فتم استغلال الحاجة الأمنية لفتح باب الاستيلاء على هذه المنطقة.

ليس أسهل من تسمية كل مشاريع الاستيطان في المنطقة بين شرق القدس ومستوطنة معاليه أدوميم والبحر الميت إلا باسم E1، ويستهدف هذا المشروع عشرات الآلاف من أراضي القدس والضفة الغربية، حيث تتفرع الهيكلية رقم 420/ 4 لتشمل مساحات تقع شمال شارع القدس أريحا (شارع رقم 1)، وأراضٍ أخرى تقع جنوب الشارع بالقرب من تقاطع شارع رقم (1) معَ شارع 417 وكذلك غربه[1]، وجميع هذه المنطقة هي ضمن التصنيف C في اتفاقية طابا 1995م التي أعادت انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

استمرت الجهات الراعية للاستيطان في إعداد الخطط الاستيطانية التي تستهدف هذه المنطقة، وبدا أن عددًا من المشاريع يختلف عن الآخر، وأن تمرير هذا المشروع لن

(1) عيسى. حنا: **الاستيطان أخطر مشاريع التهويد**. مجلة أخراسيا. 25/ 12/ 2014م.

يكون بهذه السهولة وليس بالمشروع الصغير، إلا أن جميع هذه المشاريع أجمعت على أنه سيكون ضمن المنطقة الاستيطانية وشبكة الطرق الالتفافية الاستيطانية، والتي في جوهرها تعمل على عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن أراضيها، وخاصة تلك الشوارع السيادية والالتفافية الإستراتيجية قبل شارع (نسيج الحياة) وشارع السيادة[1]، فيبدو أن الإسرائيليين يواجهون الاحتجاجات الدولية على الاستيطان في كل مرة بأن الأمر متعلق بخطط وليس تنفيذ، وبالتالي هناك مئات المشاريع الاستيطانية في مراحل مختلفة .

لقد بذلت الحكومات الإسرائيلية التي ترأسها بنيامين نتنياهو جهدًا كبيرًا لإخراج هذا المشروع إلى النور، وأن العقبة الكبرى في هذا الشأن كانت التجمعات البدوية المتناثرة في أكثر من اثنين وعشرين مكانًا، وأن كافة الإجراءات التي اتخذت ضدهم من حرمانهم من كل أنواع الخدمات حتى المياه والكهرباء لم تُجْدِ نفعًا في سبيل رحيلهم عن المنطقة، وكان أكبر تجمع لفلسطينيين في المنطقة هي في منطقتي الخان الأحمر وجبل البابا[2]، لقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية بتشكيل شبكة ضغط سياسي على الأقل لمنع تهجير سكان الخان الأحمر، وذلك من خلال الولايات المتحدة التي لم يكن تفاهمها معَ إسرائيل على ما يرام في موضوع الاستيطان بشكل عام في نهاية فترة

(1) تفكجي. خليل: **المشروع الاستيطاني في منطقة E1**. صحيفة الهدف 4/ 8/ 2020م. (ص:12).

(2) الحكومة تفشل حتى بالمحاكم من خلال إخلاء الخان الأحمر، **صحيفة يديعوت أحرونوت**، 27/ 2/ 2019م.

الرئيس أوباما، ولم تكن حظوظ إسرائيل أفضل معَ إدارة الرئيس دونالد ترامب في موضوع الخان الأحمر، فالمنطقة هي ضمن مخططات ما يسمى بفلسطين الجديدة في صفقة القرن.

حاولت إسرائيل إخلاء سكان منطقة جبل البابا الواقعة بجوار العيزرية، والتي تشكل منطقة إستراتيجية على الشارع الرئيس في مشروع F1، وبالتالي فإن أحد عوامل نجاح المشروع هو إخلاء عرب الجهالين من منطقة جبل البابا، وقد اطلع الباحث في أثناء معاينة المكان ومقابلته للسكان أن هذه الأرض هي إهداء من الملك حسين للبابا، وهي مسجلة باسم الفاتيكان، وقد قامت الكنيسة الموكلة من الفاتيكان بإسكان هؤلاء اللاجئين عند حرب 1948م[1]، ويبدو أن الأمر فعلًا صعب على الحكومة الإسرائيلية التي لم تستطع إخلاء السكان في جبل البابا، وبالنظر إلى الخطط التي تشرف عن المشروع الاستيطاني **تشير إلى أنه سيتم التحايل على الأمر على عدة مراحل[2]:**

المرحلة الأولى: تعديل مسار الجدار، بحيث يتم إغلاق العيزرية، والسواحرة، وأبوديس، ووضع حاجز قرب أريحا بدلًا من الموجود حاليًا بين شرق القدس ومعاليه أدوميم.

المرحلة الثانية: الانتهاء من ترحيل السكان العرب، خاصة من الخان الأحمر وجبل البابا.

(1) معاينة الباحث لمنطقة جبل البابا ومقابلة السكان، 18/ 7/ 2018م.

(2) أبو دياب. فخري: **الاستيطان في E1.** 23/ 12/ 2021م . معا

https: / /www.maannews.net /news /454596.html

المرحلة الثالثة: إنشاء المستوطنات في هذه المنطقة، وتغيير طبيعتها الديموغرافية بإنشاء أكبر قدر ممكن من المستوطنات.

ويرى الباحث أن حكومة نفتالي بينت في وضع أسهل من سابقتها في إكمال المشروع الاستيطاني E1، ومن المؤكد أن استخدام طريقة المراحل هي القادرة على تجاوز المعارضة السياسية الدولية لهذا المشروع.

لقد أخفقت الحكومة الإسرائيلية بعد تشكيلها ببضعة أشهر في تحديد موعد لجلسة المجلس الأعلى للتخطيط التي كانت ستنظر في اعتراضات منظمات إسرائيلية خاصة حركة السلام الآن ومنظمة عيرعميم، ومؤسسات تحمل توكيلات من السكان العرب، وهذه الاعتراضات هي على مخطط لبناء 3412 وحدة سكنية في E1[1]، ويجب الإشارة هنا إلى أن الأمر ما زال في طور طرح المخططات، وعند المصادقة عليه سيرتقي لدرجة مشروع، وهذا يجب أن يعرض على المجلس البلدي ومكتب رئيس الوزراء، أي بالعرف السياسي فإن الدبلوماسيين الإسرائيليين رفضوا اعتباره بداية إنشاء مستوطنة، ومن الممكن الادعاء بأنه مجرد أفكار، لكن المؤكد هنا أن التأجيل جاء على خلفية زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لإسرائيل، ورئيس الوزراء نفتالي بينت يعرف بسياسة الاستيطان في هذه المنطقة بالنسبة للأمريكيين.

(1) Peace Now delaying the objection court of constrcting on E1 area 26/5/2021

صحيح أنه ليس هناك أي تطابق في الموقف بين نفتالي بينت ويائير لابيد حول الحكومة في المشروع الاستيطاني E1، لكن ذلك لا يرقى لدرجة المعارضة العلنية أو المناكفة، فبقاء الحكومة لعمر أطول هو قاسم مشترك بين الطرفين، وهو مدخل للتوافق على أي خلافات.

هذا ما وجد تعبيرًا له من خلال استغلال رئيس الوزراء نفتالي بينت ومسئولي مكتبه الأيام الأخيرة من ولايته التي سيسلمها لنائبه يائير لابيد، وتم الإيعاز لعقد اجتماع للمجلس الأعلى للتخطيط الإسرائيلي لمناقشة الاعتراضات على بناء الوحدات السكنية ال3412 وملحقاتها في منطقة E1[1]، ولا يعتقد الباحث أن هناك سببًا لهذا التوقيت غير تخوف أحزاب اليمين من تراجع المشروع في عهد رئيس الوزراء القادم يائير لابيد، خاصة علاقته معَ الولايات المتحدة، إضافة إلى التخوف من الحكومة التي ستفوز بالانتخابات القادمة، ومما يعزز هذه الفرصة أن الحكومة هي من حددت الموعد الجديد لانعقاد مجلس التخطيط الأعلى، وهو الثامن عشر من يوليو 2022م، ولقد كان ذلك قبل تسلم رئيس الحكومة الجديد يائير لابيد بأيام[2].

رابعًا: مستوطنة جيلو أنموذجا للاستيطان في عهد حكومتي نفتالي بينت ويائير لابيد:

تقع مستوطنة جيلو جنوب غرب القدس، وعلى مساحة عشرة آلاف دونم بعد أراضي قرية الولجة وبيت جالا، والتي احتلت عام 1967م، ورغم ذلك فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بينيامين نتنياهو "لم يوافق على اعتبارها مستوطنة، إنما هي

(1) **صحيفة يديعوت أحرونوت**. 30/ 5/ 2022م. (ص:1)

(2) **صحيفة يديعوت أحرونوت**. 30/ 5/ 2022م. (ص:1).

من أحياء القدس، تبعد عن وسط المدينة حوالي خمس دقائق"[1] وبالطبع هذا الحديث له تبعات كبيرة، فالقوانين التي ستسري على مستوطنة جيلو ستختلف عن تلك التي تسري على معاليه أدوميم وأرئيل، وتلك المستوطنات المقامة في مناطق الضفة الغربية أو بالأحرى خارج القدس، وكذلك ستختلف الجهات المشرفة على البناء والخدمات.

لقد ورثت حكومة نفتالي بينت رزمة من مشاريع البناء المختلفة وغير المكتملة في مستوطنة جيلو (وحدات سكنية، شوارع، بنية تحتية، فنادق ومجمعات تسوق... إلخ)، فقد استهلت إضافتها الاستيطان في مستوطنة جيلو في 31/ 10/ 2021م عندما صادقت اللجنة المحتلة للبناء والتنظيم في بلدية القدس على بناء 800 وحدة استيطانية في المستوطنة[2]، ويبدو أن هذا المشروع كان قد قطع شوطًا زمن الحكومة السابقة.

اعتبرت الحكومة الإسرائيلية أمام الإدارة الأمريكية أن هذه المشاريع هي استكمال لمشاريع تم إقرارها في الحكومة السابقة، وكذلك نفس الإجراء عندما صادقت نفس لجنة البلدية في 8/ 12/ 2021م على بناء برجين بارتفاع ثلاثين طابقًا[3]، فموقع

(1) جاء ذلك في أثناء زيارة بنيامين نتنياهو لمستوطنة جيلو في حفل دعائي للانتخابات الإسرائيلية في 17/ 2/ 2021م. انظر **صحيفة إسرائيل هيوم** 18/ 2/ 2021م.

(2) **بلدية أورشليم. لجنة التخطيط والبناء.** مشروع حي جديد في جيلو. (ص:1). ترخيص إنشاء 31/ 10/ 2021م.

(3) **بلدية أورشليم. لجنة التخطيط والبناء.** مشروع إنشاء برجين بخدماتهم في حي جيلو. ترخيص وإنشاء 8/ 12/ 2021م.

المستوطنة وبناء أبراج عليه يعتبر إغراء للاستيطان عليه، وشراء العقارات؛ كونه سيكشف مناطق شاسعة من فلسطين، وعلى الأقل سترى من أعلاه كل القدس تقريبًا.

وفي مطلع عام 2022م كان اهتمام الحكومة بالاستيطان جنوب القدس واضحًا، وذلك لملء الفراغ الديموغرافي، وقطع أي تمدد عربي فلسطيني من الجنوب باتجاه الشمال، وهذا ما يؤكد بأن التوسيعات هي باتجاه المناطق الفارغة من السكان العرب، وليس المهم نوع الملكية لهذه الأراضي، ولم يلاحظ أي تمدد باتجاه الجنوب الشرقي للمستوطنة، فقد تبين أن هذه المنطقة هي خطيرة أمنيًا، وأن الجدار لا يحل المشكلة، فقد دأب رجال المقاومة الفلسطينية على إطلاق النار على الشقق السكنية في هذه الناحية من المستوطنة، والذي أدى إلى ترك الكثير من المستوطنين لوحداتهم السكنية.

صادقت لجنة التنظيم والبناء في بلدية القدس على مشروع بناء 400 وحدة استيطانية في مستوطنة جيلو[1]، وهذا المشروع هو ملاصق لما سبقه من مشروع البناء الأخير، بل يشترك معَه في بعض الخدمات، ويرى الباحث أن عوامل فنية لا سياسية هي ما جعلت البناء على مرحلتين أو في مشروعين، إضافة إلى كون مشكلة قضائية في إخلاء أحد قطع الأراضي من السكان العرب ربما لم تنتهِ بعد.

يمكن للمتتبع لحركة الاستيطان الصهيوني في مستوطنة جيلو أن يلاحظ أن سباقًا كبيرًا بين الحكومات والأحزاب لترك بصمة بناء في هذه المستوطنة، وذلك من خلال أنه بمجرد استلام يائير لابيد للحكومة، وبعد أسابيع بدأت مناقشة إقرار مشاريع استيطانية

(1) **بلدية أورشليم. لجنة التخطيط والبناء**، مشروع إنشاء 400 وحدة سكنية وملحقاتها في حي جيلو. 3/ 2/ 2022م.

في مستوطنة جيلو إلى أن تمكن من بناء حي جديد في المستوطنة ويسمى (منحدرات جيلو) ويتضمن 1250 وحدة استيطانية جديدة، وبالطبع ستضمن الخدمات التابعة لهذا المشروع من بنية تحتية وغيرها، وقد جاء التمويل مباشرة من وزارة الإسكان، أما الأرض فقد أنهت سلطة الأراضي الاستيلاء عليها، وجاء ذلك بموجب اتفاق بين الممول، والبلدية، ومجلس المستوطنة[1]، وليس من الغريب أن يتم البدء بطرح مناقصات أو مصادقة على مشاريع استيطانية قبيل رحيل الحكومة الحالية برئاسة يائير لابيد.

(1) Peace Now constructing a new building units in Geelu settlement on the territories of the Palestinian citizens. 23/3/2022.

خاتمة:

لقد تطرق البحث لرصد ومناقشة حركة الاستيطان الصهيوني في القدس خلال فترة حكمت بها حكومة رأسها نفتالي بينت ثم يائير لابيد، وقد توصل البحث إلى عدة **نتائج، من أهمها:**

1- استغلت حكومة بنيامين نتانياهو الأشهر الأخيرة من عمرها باتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة حدة الاستيطان في القدس، وذلك بتسريع وتيرة الانتهاء من العديد من المشاريع الاستيطانية، وكذلك وضع مشاريع جديدة على طاولة النقاش، والمصادقة على أخرى.

2- رغم الاختلاف الأيديولوجي للأحزاب الإسرائيلية التي تشكل النظام السياسي في إسرائيل فإنه ساد انسجام وتعاون واضح في توزيع الأدوار، خاصة بين مكتب رئيس الوزراء وبلدية القدس التي لها الباع الأكبر عبر ما يسمى بلجنة التنظيم والبناء المكلفة بملف الاستيطان في القدس، وتعتبره بناء في أحياء سكنية وليس بمفهوم الاستيطان.

3- ساهمت الحكومة التي ترأسها نفتالي بينت ومن ثم يائير لابيد في تطور حركة الاستيطان في القدس رغم صغر الفترة الزمنية من عمر هذه الحكومة، وذلك رغم وجود أحزاب من كل الطيف الأيديولوجي، خاصة أحزاب الوسط واليسار، ولم يشكل الاستيطان أي إشكالية لهذه الحكومة، وهذا ما شجع الدور الكبير لها في ترك بصمة لم تستطع حكومات سابقة تحقيقها، بل إنها تحايلت واستوعبت ردات الفعل الدولية والفلسطينية تجاه الاستيطان في القدس.

4- اختلفت المشاريع الاستيطانية في القدس خلال فترة حكومة نفتالي بينت ويائير لابيد من حيث المرحلة التي يمر بها كل مشروع استيطاني والهدف منه، وكذا توزيع الأدوار بين الجهات والمؤسسات التي ترعي حركة الاستيطان.

5- لوحظ أن هناك تطورًا في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الاستيطان الصهيوني بالقدس، وكذلك التطور الواضح بالموقف الأوروبي، وهذا ما ساهم ولو قليلا في تأجيل مراحل بعض المشاريع الاستيطانية بالقدس مثل مشروع E ، وإخلاء السكان في حي الشيخ جراح لصالح المستوطنين، في وقت لوحظ استمرار تشابه الموقف العربي في كل مرة يتم إقرار مشاريع استيطانية جديدة.

وتوصل البحث إلى عدة توصيات أهمها:

1- توحيد الجهود الفنية للجهات التي ترصد حركة الاستيطان الصهيوني في القدس، سواء الفلسطينية منها، أو الأوروبية، أو الإسرائيلية، واستغلال الأحزاب العربية في الداخل المحتل في ذلك كونها تتمتع بميزات قانونية ربما تمكن نشطاءها من الوصول لأماكن الاستيطان، وكذلك لقاعدة بيانات هذه المستوطنات.

2- توحيد الجهود الفلسطينية في فضح حركة الاستيطان، وذلك عبر إنهاء الانقسام الفلسطيني، والعمل على إيجاد خطة وطنية شاملة ومدروسة لمكافحة هذا الاستيطان، وتضمن تفعيل الموقف الدولي، وتشجيع تطوره لوقف الاستيطان، أو إعاقة مراحل تطوره.

3- مساندة المقاومة الفلسطينية للاستيطان، وذلك بكافة أشكالها الشعبية والقانونية، وتوفير الدعم المالي للمهددين من وراء هذا الاستيطان، ومساعدتهم للتشبث بأرضهم وبيوتهم.

4- تشجيع الباحثين المحليين والدوليين على القيام بالبحث والدراسات عن خطورة الاستيطان، وتوفير قاعدة بيانات منظمة لهم، ولو بإنشاء مركز دراسات خاص بالاستيطان الصهيوني.

المصادر والمراجع والدوريات:

كتاب العهد القديم (التوراة). (سفر الملوك الأولى).

مشاهدات ومقابلات:

مشاهدة وزيارة الباحث للمنطقة غير مرة خلال الفترة من 19-27/ 6/ 2019م.

معاينة الباحث لمنطقة جبل البابا ومقابلة عدد من السكان، بتاريخ 18/ 7/ 2018م.

مقابلة أجراها الباحث معَ الدكتور حسن عصفور. (عضو الوفد الفلسطيني المفاوض إبان اتفاقيات أوسلو1993-2002م) عبر الهاتف بتاريخ 3/ 10/ 2022م، القاهرة.

مؤسسة (مكان) التلفزيون الإسرائيلي القناة الثانية، 13/ 11/ 2020 الساعة الثامنة مساءً.

كتب عربية:

حمدني، أسف: ***مراكز السيطرة في إسرائيل ((رؤية قانونية).*** المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2009م.

تقارير وبيانات:

بلدية أورشليم. ***لجنة التخطيط والبناء المحلية***: بيان صادر عن مكتب رئيس بلدية أورشليم: رئيس البلدية يفتتح طريق الأنفاق، 6/ 9/ 2021م.

مشروع حي جديد في جيلو. ترخيص وإنشاء 31/ 10/ 2021م.

مشروع إنشاء برجين بخدماتهم في حي جيلو. ترخيص وإنشاء 8/ 12/ 2021م.

مشروع الحي الجديد. ترخيص وإنشاء. 8/ 1/ 2022م.

مشروع إنشاء 400 وحدة سكنية وملحقاتها في حي جيلو.3/ 2/ 2022م.

لجنة التنظيم والبناء إقرار مشروع ممشى بالبلدة القديمة. 16/ 3/ 2022م.

مشروع الحي الجديد B. طرح العطاء لبناء 434 وحدة سكنية وملحقات وإكمال 16/ 8/ 2022م.

تقارير ومقالات منشورة في المجلات والصحف:

تفكجي. خليل.(2014).***الاستيطان في مدينة القدس***. الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع 88).

تفكجي. خليل.(2018).***القدس الكبرى كما تراها إسرائيل***. مجلة الدراسات الفلسطينية.(ع 113).

المشروع الاستيطاني في منطقة E 1. خطوات متسارعة نحو القدس الكبرى، صحيفة الهدف 4/ 8/ 2020م.

عيسى. حنا. ***الاستيطان أخطر مشاريع التهويد***. مجلة أخراسيا. 25/ 12/ 2014م.

أبو دياب. فخري.***الاستيطان في E 1***. 23/ 2/ 2021م. معا. 23\2\2021.

https: / /www.maannews.net /news /454596.html

"ييشاع" (2012). *وهو مختصر لمجلس المستوطنات في يهودا والسامرة.* للمزيد انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية. (العدد 17).

الصحف :

صحيفة يسرائيل هيوم. الأعداد: 18/2/2021م. 27/2/2021م. 6/9/2021م.

صحيفة كول هعير. 13/10/2019م.

صحيفة هآرتس. الأعداد 26/11/2020م. 12/11/2021م، 16/5/2022م.

صحيفة يديعوت أحرونوت، 27/2/2019م. 14/7/2021م، 3/3/2022م. 30/5/2022م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Air Ameem Organization:

(Keren Kamet) Planning to Purchase the Arabian Realestates 3/9/2021.

Al Quds Mumcipality Planning to Construct a Commercial mall in The town of Wadi Al Gouz 14/10/2021

AlGardian post: Trump Management aerl Settlement 16/11/2019

principals of Likuod party، The main website، Origins of the party . Likud Youth – The Likud Party

Dumper M."Constructive Ambiguities? Jerdsalem International law and the peace process، Jerusalem puarterly، 2018

European Union، Astatement Released from European union office in the ovvupied palestinion Territories، the European union Reject Settlement in The land of Qalareia airport، 23/11/2021

Peace now:

Areport of Jews Settlemeuts in Selwan، 14/7/2019. Jerusalm.

Delaying The Objection court of Constructing on E1 area، 26\5\2021

Aproject of Constructing 1257 Housing units in the Settlement of Gevaat Amatoas 14/10/2021

Aproject of Constructing 93 Housing units in the Settlement of Gevaat Amatoas 25/10/2021

Areport of Seteument in south Jerosalm، Sowr Baher،

10/1/2022

Constructing a new building units in Geelu Settlement on The Territories of the Palestinian citizens .23\3\2022.

Moshi Hais، Roma & Jerusalem، 1st Edition، New York،

Bloch Publishing Company، 2009.